

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم

نودعكم ربطاً " السؤال المقدم من النواب إبراهيم منيمنة - ياسين ياسين  
سينتيا زرازير - فراس حمدان - نجاه عون صليبا - الياس جرادة - حليلة  
قعقور - بولا يعقوبيان و ملحم خلف • بشخص معالي وزير المالية ، حول  
تجاوزات حاكم مصرف لبنان •

آذار ٢٠٢٣

بيروت في :

رئيس مجلس النواب

نبيه بري

سؤال موجه إلى الحكومة اللبنانية بمجموع أعضائها

بواسطة رئيس مجلس النواب

من السادة النواب

النائب إبراهيم منيمنة، النائبة سينتيا زرازير، النائبة حليلة قعقور، النائب فراس حمدان،  
النائب ياسين ياسين، النائبة نجاة عون، النائب الياس جرادة، النائبة بولا يعقوبيان

الموضوع: سؤال موجه الى الحكومة اللبنانية بكامل اعضائها، وبشكل خاص وزير المالية يوسف خليل، حول

\*\*\*

حيث أنه عملاً بالمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تأتي تحت الفصل الأول "الأسئلة" من الباب الثالث "الرقابة البرلمانية"، فإنه يحق لنائبٍ أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطية إلى الحكومة بمجموعها أو أحد الوزراء،

وحيث أنّ الفقرة الأخيرة من المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب قد نصّت على أنّ السؤال الخطي يُوجّه بواسطة رئيس المجلس وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطياً في مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها السؤال،

وحيث أنه وبتاريخ 17/2/2023 صدر عن المصرف المركزي تعديل لميزانيته الشهرية لحظت في متنها زيادة مبلغاً وقدره حوالي /16,500,000,000.د.أ (ستة عشر مليار وخمسمائة مليون دولاراً أميريكياً) تم إدراجه كدين متوجب على الدولة اللبنانية بالعملية الصعبة لمصلحة المصرف المركزي، وهي ما تبين أنّها إحتساب لقيمة الدولارات التي باعها المركزي للدولة منذ العام 2007 وتسجيله كدين عليها لمصلحته.

وحيث أنه وفي ظل التخبط الحاصل في المصرف المركزي منذ بداية الأزمة، وغياب الشفافية في إعطاء أرقام صحيحة ودقيقة وبعد مراجعة عدد من الدراسات التي طالت هذه الأموال المرزمة تبين بأن وزارة المالية كانت قد أصدرت بين

الأعوام 2009 و 2019 سندات يوروبوندر بقيمة /17,500,000,000 د.أ ( سبعة عشر مليار وخمسمائة مليون دولار أميركي) تم تبديلها بسندات خزينة لبنانية ولم تكن الدولة بحاجة لتسديد نفقات عامة. وحيث أن المصرف المركزي باع هذه السندات للمصارف والمستثمرين للحصول على سيولة تمكنه من سداد الفوائد المتوجبة عليه للمصارف عن الودائع التي أودعتها لديه، وبالتالي العملية كانت مجرد مراكمة أرباح وتغطية لأية خسائر تتعلق بدفع الفوائد.

وحيث أن الدولة لم تستعمل هذه الاموال بل غطى بها مصرف لبنان خسائره المتراكمة نتيجة لدفع الفوائد العالية للمصارف، وقام بتحميل الدولة عبئها وسجلها كديون. وحيث أن من شأن هذه الممارسات أن تؤثر سلبا على مالية الدولة ويفاقم عجزها على الرغم بأنها ليست في الحقيقة الاموال المذكورة أساسا بديون على الدولة بل بدعة جديدة من بدع الحاكم والمصرف المركزي. وحيث أن تسجيل مثل هكذا ديون هو مخالفة قانونية وترتب تبعات قانونية سواء إدارية، مسلكية أو جزائية على الحاكم.

وبناءً لما تقدّم،

نتوجّه إلى الحكومة بالسؤال التالي:

هل كانت وزارة المالية على علم بهذه المبالغ؟ هل دققت وزارة المالية بالأرقام التي صرح عنها المصرف المركزي؟ وهل سبق أن تتبعت هذه الأموال؟

هل تأكدت وزارة المالية من وجهة إستعمال هذه المبالغ؟ وهل ساءلت المصرف المركزي ممثلا بالحاكم حول سبب إدراج هذه المبالغ تحت خانة الديون المتوجبة على الدولة؟

هل أخذت وزارة المالية أية إجراء حيال محاولات مصرف لبنان تغطية خسائره والمصارف من أموال الدولة بمندسة من خاكم المصرف المركزي؟

ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لمساءلة وزير المال عن تجاوزات حاكم المصرف المركزي وعدم متابعة مثل هكذا موضوع قد يرتب على الدولة خسائر فادحة ويعفي المركزي والمصارف من اية مسؤولية؟

متمنين تقديم جوابٍ خطيٍّ على الأسئلة المذكورة في خلال مهلة أقصاها 15 يوماً، عملاً بالنظام الداخلي لمجلس النواب.

وتفضلوا بقبول الاحترام

سينتيا زراير  
نجاهة عون صليبيا  
حليمة القعقور

بولا يعقوبيان  
ملحم خلف  
ياسين ياسين

ابراهيم منيمنة  
فراس حمدان  
الياس جرادة